

بيان وفد الجمهورية اليمنية
Republic of Yemen

في جلسة المناقشات العامة للدورة الحادية عشرة لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية

تلقيه / سكرتير ثاني سارة أحمد المشهري

في مقر الأمم المتحدة-نيويورك

21 ابريل 2026

السيد الرئيس،

في المستهل نرحب بكم السيدة الرئيسة وبأعضاء الية الخبراء المعنية بالحق في التنمية ونشيد بالجهود المبذولة في تنفيذ ولايتكم. ونشكر مساعدة الامين العام لحقوق الإنسان السيدة إيلزه كيريس على دعمها المتواصل لعمل الآلية.

ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل أوغندا الموقر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

تجدد الجمهورية اليمنية التزامها الراسخ بإعلان الحق في التنمية،الذي اعتُمد قبل أكثر من ثلاثة عقود باعتباره حقاً إنسانياً غير قابل للتصرف، يكفل لكل فرد ولكافة الشعوب المشاركة الفاعلة في التنمية والإسهام في صنعها والتمتع بعوائدها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو يضع الإنسان في صميم هذه العملية وغايتها الأساسية.

إن التحديات المعقدة والمتداخلة التي يشهدها عالمنا اليوم من نزاعات مستمرة، وانعدام مستوى الأمن الغذائي، وتداعيات تغير المناخ، وتفاقم أوجه التفاوت بين الدول تستدعي إعادة الاعتبار للحق في التنمية من خلال توجيه الجهود الدولية لمعالجة أسبابه الجذرية، ولا سيما الاختلالات الهيكلية التي تعيق تحقيق التنمية. في هذا السياق نؤكد على أهمية المضي قدماً نحو اعتماد صك قانوني دولي ملزم بشأن الحق في التنمية، بما يعزز الإطار القانوني والمؤسسي لهذا الحق ويضمن الانتقال به من مستوى الالتزامات السياسية إلى مستوى التنفيذ الفعلي.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الحق في التنمية لم يعد خياراً، بل ضرورة ملحة تفرضها التحديات العالمية الراهنة، ويتطلب شراكات دولية قائمة على المسؤولية المشتركة والتضامن، بما يعزز قدرة الدول، خاصة النامية على تحقيق تنمية عادلة وشاملة ومستدامة.

وفي الختام، تجدد الجمهورية اليمنية التزامها الكامل بدعم الجهود الدولية الرامية إلى تفعيل الحق في التنمية، والعمل مع الشـركاء الدوليين لتحقيق نتائج ملموسـة تنعكس إيجابا على حياة الشـعوب، وبما يضـمن عدم تخلف الدول الهشـة عن ركب التنمية.ونتطلع لعقد الاجتماع الرفيع المسـتوى المزمع عقده خلال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة لإحياء الذكرى الأربعين لإعلان الحق في التنمية، ونؤكد أن هذه المناسـبة تمثل محطة هامة لتجديد الالتزام الدولي والدفع نحو ترجمة التعهدات إلى إجراءات ملموسة تُسهم في الإعمال الفعلي لهذا الحق.

شكراً السيد الرئيس،،